**التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي**

  يقوم نموذج التنمية الحقيقية في جوهره على فكرة العدل والمساواة يجب أنْ تتحرك بصورة شاملة ومتوازنة على جميع المستويات، من أجل تحقيق نهضة حضارية شاملة في الدولة. فهي عملية مجتمعية شاملة متوازنة هدفها تأمين متطلبات الحياة الكريمة للإنسان، وتسعى للنهوض بكل مكونات الدولة عبر عمليات متوالية ومتتالية. ويجب أن لا تكون ذات حركة عشوائية أو استجابة وقتية لمتطلبات واقعية أو رد فعل لبيئة دولية أو إقليمية، وإنما تكون دائمًا في جوهرها عملية مستقلة شاملة متواصلة من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي وعدم استنزافه، وإعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة، لتحقيق التطور والتقدم لإيجاد نهضة حضارية. وفي الوقت ذاته يجب على التنمية أن تعمل لتحقيق التوازن للمجتمع دونما التركيز على قطاع بعينه عن القطاعات الأخرى، أي التركيز على التنمية الاقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهكذا.
فيما نجد أن جوهر إشكالية التنمية في الوطن العربي يكمن في البنية المعرفية لمفهوم التنمية الذي يتم الحديث عنه، أو ما يمكن أن نطلق عليه (أبستمولوجيا التنمية)، وهو تلك المنظومة من المسلمات والمفاهيم والغايات والأهداف المؤطرة برؤية معينة للإنسان والكون والحياة.

 إنّ تناول إشكالية التنمية المستقلة وتحليلها، يعتبر الاقتصاد من اهم الجوانب الاساسية في بناء الدولة ومؤسساتها فمن خلاله يمكن ان تُسير باقي الامور، ويشكل الجانب الاقتصادي اليوم في بعض البلدان العربية مصدر قلق للعديد من المهتمين خصوصا تلك الدول التي تعرف بالدول الفتيه أو غير المستقرة والتي شهدت تغيراً سياسياً أدى إلى تغيرات كبيرة في الآونة الأخيرة، الأمر الذي ولد مشكلة اقتصادية كبيرة، بالإضافة الى المشاكل الاخرى. والداعي إلى ضرورة التحول عن نموذج الاقتصاد السياسي السائد في الدول العربية والذي أدى الى تركز السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي قلة قليلة، وأثار سخطا شعبيا واسع النطاق. مما يستدعي ضرورة التحول من (الدولة الريعية) التي تعتمد على العائد من ايجار الموارد الطبيعية وبيعها إلى (نموذج الدولة التنموية التي تعطي اولوية لجميع قطاعات الدولة المختلفة بالتوازي والمساواة.

 ونتيجة طبيعية للدور المحوري الذي تقوم به المنظمة العربية للتنمية الادارية في تسليط الضوء على كافة القضايا التي تهم الإدارة العربية والمواطن العربي، ولما يلعبه مفهوم التنمية المستقلة أو التنمية الشاملة والمستدامة من دور هام في الدول العربية على حد سواء الغنية منها أو تلك التي تعاني بعض الضائقة الاقتصادية، وتأكيداً لدورها في تطوير الكفاءات الإدارية العمالة في كافة القطاعات، فقد ارتأت أن يكون موضوع هذا المؤتمر منصباً على مفهوم إشكالية التنمية في الوطن العربي، وبالتركيز على مفهوم أمن الأنسان العربي.

 إنّ النظر إلى التنمية بجميع جوانبها يحتاج إلى بحوث عديدة لذلك سنركز هنا على العموميات دون الدخول في التفاصيل المتعلقة بتنمية كل قطر، وقبل الدخول في هذا الموضوع لابدّ نت تحديد المقصود بالتنمية والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها وهي على النحو الآتي:

* 1. التخطيط والتنمية:

 نستطيع القول بأنّ هذين المفهومين لا يمكن النظر إليهما إلا على أساس أنّ أحدهما لازم ومكمل للآخر، وريما جاء الترابط بينهما إلى كون أحدهما وسيلة (التخطيط) والآخر هدف (التنمية).

**مفهوم التخطيط :**

 يعد التخطيط بمفهومه العام "عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف المتناسقة التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة، وخلال فترة زمنية محددة، مع اختيار لمجموعة الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى وقائع".

 والتخطيط كما هو متعارف عليه في العلوم الاجتماعية يقصد به الإعداد المسبق للشيء وتنفيذه، وذلك وفق الأهداف المبرمجة، ويكون التنفيذ من خلال مراحل تنفيذية وزمنية، ويتميز التخطيط بأسلوب المعالجة، حيث يقوم بتقديم الحلول من خلال المخططات التنظيمية، ومن أشكاله : الخطط الخماسية والعشرية التي تنفذها بعض الحكومات للنمو والتقدم، وهناك أنواع من التخطيط مثل التخطيط الهيكلي والتخطيط الإداري، وهو الموجود في النظم الرأسمالية، وأيضاً التخطيط الوظيفي الذي يحدد الوظيفة التي تؤديها وحدات الهيكل ومحاولة تطوير وحدات الهيكل ذاته.

**● مفهوم التنمية :**

 لمفهوم التنمية عدة تعريفات لكنها تشترك في أنها عبارة عن "عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا وتكنولوجيا واجتماعيا وثقافيا، وتوظيف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت ردحاً طويلاً من الزمن في فرص النمو والتقدم".

 وقد جاء مفهوم التنمية في تعريف الأمم المتحدة في عام 1956 باعتبارها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع".

 فهي عملية مقصودة تسعى إلى توفير الخدمات الأساسية للأفراد؛ أي: أنها تسعى إلى تحسين ظروف الحياة الفردية والمجتمعية، كما أنها عملية متوازية ومتساوية ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة في كل المجالات والميادين.

**● علاقة التخطيط بالتنمية:**

 منذ الحرب العالمية الثانية والعالم يتداول حول مفهوم التخطيط بمعناه الاقتصادي في سبيل معالجة المشاكل الاجتماعية التي تعرفها المجتمعات الإنسانية بهدف تقدمها ورقيها، من حيث تحقيق معدل النمو الاجتماعي والاقتصادي.

 ولتنمية المجتمع عملت بعض الدول على توفير الأسس العلمية للتخطيط باعتمادها على خبراء ومختصين في مجال علم الاجتماع، علم الاقتصاد .. إلخ، لكي يتم وضع استراتيجيات وتدابير إما راديكالية أو تدريجية تسعى من خلالها إلى تطوير المجتمع حيث نرى أنه لا توجد تنمية خارج عن ما يسمى بالتخطيط التنموي فالهدف منه هو انتقال بالمجتمع من مرحلة أسوء إلى مرحلة أحسن وإلى مرحلة أفضل بكثير عن المراحل السابقة وذلك بالطبع لا يتحقق إلا بالاعتماد على بحوث (سوسيو ـ اقتصادية) الغرض منها هو تشخيص الواقع الاجتماعي وفهمه عن طريق (إجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره من حالة التخلف المركبة إلى حالة التقدم المتكامل الجوانب أي التنبؤ العلمي بما يراد الوصول إليه خلال منظور زمني محدد).

 وإذا أردنا أن نحقق تنمية للمجتمع، فإنه من اللازم أن يكون التخطيط التنموي تخطيط شامل وأكثر تكاملاً بحيث تشمل كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، وهذا ما تقوم به الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ودول الاتحاد الأوربي عبر اعتمادها على القوة البشرية لتحريك مؤسساتها عن طريق إمدادها بالأفكار والمعارف، فما يميز التخطيط هي النظرة الشمولية بحيث لا يقتصر فقط على قطاع معين دون آخر.

 والتخطيط الشامل في مجال التنمية يتطلب اعتمادها على المقاربة التشاركية من خلال "وضع برنامج عمل يشارك في تحضيره جميع العاملين في الفروع الرئيسية، فيكون محصلة عمل جماعي وتنفيذه ملزم لهؤلاء جميعاً، وهذا الإلزام يعتبر صفة أسياسية أخرى من صفات التخطيط الشامل"، كما أنّ التخطيط الشامل يركز بالدرجة الأولى على الإنسان، لأنه يسعى إلى رفاهيته والارتقاء به عبر مجموعة من الخدمات، لكنه لا يتحقق إلا بالتدريج.

 إن أهمية التنمية ينتج عنها الزيادة في فرص الحياة عند الأفراد فالغاية منها هي تحقيق إنسانية الإنسان عبر العدل والمساواة معاً، وإحداث مجموعة من التغيرات الإيجابية في البناءات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والتكنولوجية، وحتى البيئية، وهذا الأمر يتعلق بوجود سلطة مركزية سياسية لها القدرة في التصرف وتنفيذ المخططات للبرامج التنموية.

 من هنا يمكن القول أن تنمية المجتمع لا تتحقق إلا من خلال مشاركة كل الفاعلين من صناع القرار، ومجتمع مدني، ومختصين وأيضاً من خلال التخطيط الذي يقوم على البحث العلمي، والذي يعمل بدوره على تقصي الواقع الاجتماعي ميدانياً، بهدف التعرف على نقاط الضعف وتحديد احتياجاته من أجل الحفاظ على كرامته وحقوقه وإنسانيته.

* 1. التنمية والتغيير:

 يتميز المجتمع المعاصر يوجه عام ومن ضمنه المجتمع العربي بالتغير المستمر الذي يعتبر من ابرز صفات هذا المجتمع، وقد امتاز هذا التغير خاصة في العقود الأخيرة بسرعته وشموله جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، ولم يعد الاختلاف بين المتخصصين في حدوثه أو عدم حدوثه وإنما في مقدار حدته واتجاهاته.

 فالتغير إذن حقيقة لا يمكن الشك فيها إلاّ أنه قد يتخذ شكلاً دون آخر فقد يحدث بشكل ثورة وعندئذ يكون جذرياً وعميقاً أو قد يحدث بصورة إصلاح فيكون جزئياً وبطيئاً.

 والتغير كمفهوم يختلف عن التنمية لأنه يحدث بصورة تلقائية وفي أي اتجاه سواء أردنا أمْ لم نرد، بينما التنمية كما رأينا هي التغيير المقصود والواعي الذي تتدخل في الإرادة الإنسانية.

 فالمجتمعات يمكن أنْ أت تتغير بصورة طبيعية تلقائية في أي اتجاه إلى الأمام أو الخلف بحيث تأخذ منحى إيجابياً أو سلبياً وهذا هو المقصود بالتغير أمّا إذا وجد نوع من التحكم الإرادي في التغير بحيث توضع الخطط والسياسات للانتقال بالمجتمع من حال غير مرغوب فيه إلى حال آخر مرغوب فيه أو من وضع متخلف إلى وضع متقدم فإنّ الأمر هنا يختلف لآننا بصدد عملية تغيير التي ترادف مفهوم التنمية.

* 1. التنمية والتصنيع:

 لقد استخدمت كثير من الكتب ولا سيما في الخمسينيات من القرن العشرين مفهومي التنمية والتصنيع وأنهما مترادفان، وربما يرجع السبب في ذلك اعتبار التصنيع في كثير من الأحيان القاعدة الأساسية للتنمية وأحد العوامل الجوهرية للوصول إليها، ومع ذلك فإن هذين المفهومين يختلفان عن بعضهما لأن التنمية كفكرة أكثر شمولاً من التصنيع كما أنّ نتائجها أكبر من أثراً أو أبعد مدى. يضاف إلى ذلك أنّ التصنيع ليس المقرر الوحيد لعملية التنمية حتى وإن تم اعتباره إحدى هذه المقررات وقد تحدث التنمية حتى دون أن تكون الصناعة قطاع اساس للاقتصاد كما هو الحال في بعض الدول. ومن ناحية أخرى يمكن تحقيق تقدم كبير في قطاع الصناعة دون انجاز التنمية بالمعنى الشامل الذ بيناه سابقاً عند ذكر المعاني المختلقة للتنمية.

 وعلاوة على ما ذكر أعلاه في التمييز بين التصنيع والتنمية توجد نقطة مهمة أخرى وهي أن التنمية الصناعية يمكن أن تسير بصورة سريعة وتشغل مكاناً بارزاً في القطاع الاقتصادي دون أن يصاحب ذبك حدوث أي تعيير كبير في القطاعات الصناعية الأخرى في المجتمع، فقد يكون التصنيع مجرد استيراد آلات وأجهزة وعمليات صناعية وإدارة لهذه العمليات دون أنْ يحدث ذلك تغييراً كبيراً في باقي جوانب الاقتصاد أو المجتمع